رسم ملامح المستقبل

مواقف المواطنين من العملية الانتخابية و صياغة الدستور

نتائج مستقاة من مجموعات النقاش في تونس

تمت جلساتها ما بين 12 و 24 أوت 2011

إعداد: نيكول روزل و أسماء بن يحي

سبتمبر 2011

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 M Street, NW, Fifth Floor
Washington, DC 20036
الهاتف: 202-728-5500
الفاكس: 202-728-5520
الموقع الالكتروني: www.ndi.org

إن هذا التقرير و البحث الذي أجرته مجموعة النقاش بتونس التابعة للمعهد الوطني الديمقراطي ممولان من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تعبر الآراء الواردة في هذا التقرير عن رأي كاتبيها و لا تعكس بالضرورة رأي الوكالة أو رأي الحكومة الأمريكية.

للاستفسار عن مضمون الوثيقة يرجى الاتصال بـ "كاثي جست" مديرة العلاقات العامة بالمعهد الديمقراطي الوطني، عبر البيانات التالية:

(202) 728-5535, kgest@ndi.org.

جميع الحقوق محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني 2011. يمكن استعمال أجزاء من العمل و/ أو ترجمته لغير الأغراض التجارية، شريطة ذكر المصدر و تمكين المعهد من نسخ من الترجمات المنجزة.

المحتوى

المعهد الوطني الديمقراطي .....
تصدير .....
خريطة تونس.....
ملخص .....
أهم النتائج .....
الوظائف و الأمن و الفساد.....
الإدارة العامة للانتقال.....
وعي الناخب و ثقته.....
المشهد السياسي .....
مسائل دستورية .....
خاتمة و توصيات.....

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني منظمة محايدة غير ربحية و غير حكومية تستجيب لتطلعات الشعوب في مختلف أصقاع الأرض للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية و ترتقي بها. و قد عمل المعهد منذ إنشائه سنة 1983 بالتعاون مع شركائه المحليين على دعم المنظمات السياسية و المدنية و السهر على حسن سير الانتخابات و تعزيز مشاركة المواطنين فيها فضلا عن تأمين انفتاح الحكومات و ضمان إمكانية مساءلتها.

و يعول المعهد على موظفيه الذاتيين و عدد من الفاعلين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة، مما يؤهله للقيام بدور مهم في دفع الأفراد و المجموعات إلى تبادل الآراء و المعلومات و التجارب و الخبرات. و يمكن المعهد الديمقراطي الوطني شركاءه من الاطلاع على أفضل الممارسات و الخبرات الدولية في مجال تنمية الديمقراطية على أن يراعى في ذلك خصوصية كل دولة و حاجياتها. و يحرص المعهد على توخي مقاربة دولية شاملة في عمله ليؤكد بذلك على أن كافة أشكال الديمقراطية تشترك في جوهر واحد رغم اختلاف النماذج الديمقراطية المطبقة في مختلف دول العالم. يتبنى المعهد المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و يعمل على جعل عملية التواصل بين المواطنين و الفعاليات السياسية و المسؤولين المنتخبين قائمة على مؤسسات و هيئات فاعلة، و على تعزيز قدرتهم على تحسين جودة حياة المواطنين. و لمزيد المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني يرجى زيارة موقعنا:
www.ndi.org

تصدير

لقد مثلت موجة الاحتجاجات التي عمت مختلف مناطق البلاد التونسية و أدت إلى خلع نظام حكم الرئيس زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011 حدثا منقطع النظير في العالم العربي. و قد دخلت البلاد في المرحلة اللاحقة في مسار انتقالي تتنافس فيه الأحزاب السياسية و المنظمات الأهلية على نيل ثقة المواطن و تمثيله. و قد تم الاتفاق على إجراء انتخابات المجلس التأسيسي المكلف بصياغة الدستور الجديد خلال شهر جويلية، لكن سرعان ما تم تأجيل موعد الانتخابات إلى 23 أكتوبر 2011. و قد انعقدت هذه الدورة من جلسات مجموعة النقاش خلال شهر رمضان المعظم متزامنة مع نهاية فترة تسجيل الناخبين و بداية تعرف المواطنين على القيادات السياسية فضلا عن تزايد تطلعاتهم إلى المرحلة التالية في المسار الانتقالي التونسي بعد انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر. و تشير النتائج إلى أن المواطنين أصبحوا شديدي الاهتمام بمآل البلد خصوصا خارج العاصمة، و لكنهم يفتقرون إلى المعلومات الدقيقة و ذات المصداقية حول المناقشات التي تجريها النخبة السياسية بالبلد.

الغاية. من اجل تمكين القادة السياسيين و فعاليات المجتمع المدني من الحصول على المعلومة الدقيقة و الموضوعية حول أولويات المواطنين فيما يخص انتخابات المجلس التأسيسي و مواقفهم إزاء عملية صياغة الدستور، أجرى المعهد الديمقراطي الوطني دراسة نوعية في عدد من المدن التونسية بداية من 12 أوت إلى غاية 24 أوت. و قد شملت الدراسة 12 مجموعة نقاش في مختلف مدن البلاد و اهتمت بالمسائل التالية:

- الانطباعات الحاصلة بخصوص مدى وضوح العملية الانتخابية بما في ذلك عملية تسجيل الناخبين
- مدى تأثير الجنس و السن و مكان الإقامة في وجهات نظر المواطنين إزاء الشؤون السياسية
- آراء المواطنين بخصوص مدى توفر الأمن و الحريات المدنية في تونس
- المواقف إزاء الدور الذي يجب أن يقوم به الدستور في رسم ملامح مستقبل تونس و طريقة صياغته و تفعيله.

و قد استخدمنا نتائج هذه الدراسة لإطلاع صانعي القرار في تونس (الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني) على تطلعات المواطنين التونسيين و آرائهم. و قد كلف المعهد مؤسسة "امرهود كونسلتنغ" لسبر الآراء بإجراء الدراسة في أربع مدن تونسية، و هي شركة مختصة في أبحاث التسويق و سبر الآراء مقرها شمال أفريقيا و لها مكتبان في تونس و الجزائر و هي كذلك عضو في مجموعة

"ايزومار" للأبحاث. و رغم أن عددا من الدراسات الكمية أجريت في تونس منذ جانفي 2011 فإن هذه الدراسة تعد ثالث دراسة نوعية تجرى في تاريخ تونس، إذ أن نظام بن علي كان يمنع إجراء أبحاث سبر الآراء المستقلة في المجال السياسي. و بالنسبة للمعهد الديمقراطي الوطني، تعد هذه الدراسة واحدة من بين ثلاثة دراسات يعتزم القيام بها من أجل سبر مواقف التونسيين إزاء المسار الانتقالي الذي يتطور باستمرار.

مجموعات النقاش: مجموعات النقاش هي مجموعات حوارية مفتوحة يشرف عليها مسير و تتبع توجيهات محددة مسبقا. و تسعى مجموعات النقاش إلى فهم مواقف المشاركين المنتدبين للغرض و آرائهم و تجاربهم. و تعد النقاشات الحاصلة داخل هذه المجموعات ذات فائدة كبرى في استيعاب الأحاسيس و الدوافع و القيم التي تحدد ردود أفعال المشاركين. و إضافة إلى ذلك، تسمح مجموعات النقاش بتبادل الآراء بما يجعل الفهم العميق لخلفيات كل وجهة نظر و دوافعها أكثر وضوحا، خلافا لما يحصل في عمليات سبر الآراء الكمية أو الحوارات التي تجرى مع الأفراد. و مع ذلك يجب التنبيه إلى أن عدد المشاركين قد يزيد أو ينقص عن العدد المطلوب. فقد يكون من الأفضل على سبيل المثال أن تكون مجموعة النقاش النسائية أكبر في المناطق النائية كي تتسع دائرة النقاش عند إحجام بعضهن عن التكلم بإسهاب لسبب أو لآخر. و بفضل طريقة النقاش الميسرة و انفتاحها، تمكن مجموعات النقاش صانعي القرار من فهم دوافع و خلفيات مواقف المشاركين و أحاسيسهم و قيمهم. و لا تقدم النتائج التي تصل إليها مجموعات النقاش سوى فكرة عن الآراء السائدة خلال فترة إجراء الدراسة. و لأن المجتمع التونسي يعيش حركية متواصلة في مساره الانتقالي، فإن آراء المواطنين لا تنقطع عن التغير استجابة للأحداث الطارئة تباعا. و لذلك فإن الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير لا تمثل سوى الآراء السائدة خلال فترة إجراء البحث أي منتصف شهر أوت 2011.

منهجية العمل: عقد المعهد الديمقراطي الوطني خلال الفترة الفاصلة بين 12 و 24 أوت 2011 ، 12 مجموعة نقاش في أربع مدن تونسية مع مراعاة تمثيل مختلف الجهات: تونس و تطاوين و توزر و القصرين. و قد تم اختيار المدن على أساس عدد سكانها و ثقلها الاقتصادي و موقعها الجغرافي و دورها في الأحداث التي حصلت في ديسمبر 2010 و جانفي 2011. و لكي تكون الدراسة شاملة لمختلف الأصناف الديمغرافية قسم المعهد الديمقراطي الوطني مجموعات النقاش إلى أربعة أقسام: 1) شبان من الجنسين (بين 24 و 35 سنة)، 2) نساء فوق سن 35 و 3) رجال فوق سن35. تضم كل مجموعة ما بين 7 و 10 مشاركين و بلغت نسبة مشاركة النساء 53 بالمائة مقابل 47 بالمائة للرجال. و قد تم انتقاء المشاركين بطريقة تضمن التناصف بين الجنسين و تمثيل المناطق المجاورة و مختلف الفئات الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية و المهنية.

اختيار المسؤولين و تدريبهم: تم اختيار مديري جلسات النقاش من بين المواطنين التونسيين و وقع تدريبهم من طرف المعهد الديمقراطي الوطني و شركة "ايمرهود". و قد تمت جميع النقاشات باللهجة التونسية فيما كتبت المطبوعات باللغتين العربية و الانجليزية.

مكان عقد النقاشات: عقدت جلسات النقاش الخاصة بالمجموعات 12 المذكورة سلفا في أربع مناطق هي تونس و تطاوين و توزر و القصرين (انظر الخريطة لاحقا). و رغم صعوبة عقد النقاشات خلال شهر رمضان فإن المعهد و شركة "ايمرهود" توفقا في عقد النقاشات حسب الجدول المرسوم سلفا. بالنسبة للمناطق المختارة فقد كانت إما حضرية أو شبه حضرية. و في جميع الحالات تم اتخاذ جميع الإجراءات لضمان خصوصية المشاركين و تأمين فضاء واسع حتى يظل المشاركون تحت نظر موظفي المعهد لكن دون التدخل في سير النقاشات.

التأثير الخارجي: تم اتخاذ جميع الاحتياطات حتى لا يتعرض المشاركون إلى أي تأثير . تم الحرص على أن يعلم المعهد مجموعة النقاش بالتوجيهات العامة لسير النقاشات قبل إعلام السلطات المحلية بها، إلا أنه في إحدى الحالات تلقى المعهد و شركة "ايمرهود" بعض الأسئلة من الشرطة و لجان الحماية الشعبية حول طبيعة البحث. و تجدر الإشارة على أن النتائج المتحصل عليها من مختلف المجموعات لم تعرف اختلافات عميقة مما يعني أن خصوصية كل منطقة لم تلق بظلالها على طبيعة النقاشات و مواقف المشاركين و تطلعاتهم.

Banzart (Bizerte)
Manzil Bu Ruqaybah
Mattur
Tabarka
Annaba
La Calle
Tebourba
Aryanah
TUNIS
Ben Arous
Ain Draham
Manūbah
Béja
Jendouba
Souk-el Khemis
Ghardimaou
Jemmapes
Guelma
Oued Zenati
Souk Ahras
Le Kef
Sedrata
Oum el Bouaghi
Aïn Beïda
Morsott
Khenchela
Tébessa
Cheria
Gaafour
Zaghouan
Siliana
Kairouan
Thala
Sbeitla
Kasserine
Sidi Bouzid
ALGERIA
Métlaoui
Gafsa
Chott Rharsa
Djebel Mdilla
Nefta
Tozeur
Kebili
Chott Djerid
El Hamma
Gabès
Gulf of Gabès
Matmata
Medenine
Tataouine
Remada
Dehibat
El Borma
Ghadamis
Gulf of Tunis
Strait of Sicily
Kélibia
Mennzel Temine
Menzel Bou Zelfa
Grombalia
Pantelleria (Italy)
Scauri
Nabeul
Hammamet
Gulf of Hammamet
Enfidaville
Kalaa Kebira
Susah (Sousse)
Monastir
Msakèn
Moknine
Mahdia
Chebba
Sfax
Kerkennah Islands
MEDITERRANEAN SEA
Skhira
Houmt Souk
Djerba Island
Zarzis
Ben-Guerdane
Zuwārah
TRIPOLI
Az Zāwiyah
LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA
Linosa (Italy)
Lampedusa (Italy)
TUNISIA
National capital
Governorate capital
Town, village
Major airport
International boundary
Regional boundary
Main road
Secondary road
Railroad
The Governorates of Tunisia are named after their Capital
TUNISIA
0 20 40 60 80 100 km
0 20 40 60 80 mi
8
12
34
36

خريطة تونس

ملخص

يهتم هذا التقرير بسبر آراء التونسيين خلال أواخر صيف 2011 اعتمادا على النقاشات التي قامت بها 12 مجموعة نقاش ضمت 113 مشاركا. يعنى التقرير بمواقف التونسيين و مشاغلهم بخصوص عملية انتخاب المجلس التأسيسي و المرحلة التالية التي تعنى بصياغة الدستور الجديد. و كعادة المعهد الديمقراطي الوطني في دراسات سبر الآراء، تم طرح أسئلة على المشاركين تخص آراءهم فيما يتعلق بالأحزاب السياسية و فعالية المؤسسات الحكومية و الأمن و المسائل المتعلقة بهذا الشأن. و يمكن الاطلاع على ملخص للنتائج المتحصل عليها فيما يلي. أما النتائج الكاملة و بعض مداخلات المشاركين فيمكن الاطلاع عليها في القسم الخاص بالنتائج في هذا التقرير.

1. العمل و الأمن و الفساد:

يشير المشاركون إلى تفشي البطالة و عدم الاستقرار في كامل البلاد و استفحال ظاهرة الفساد باعتبارها من القضايا التي تشغل بالهم حاليا و أحد أسباب التوتر السياسي المتزايد. كما عبر المشاركون عن استيائهم من عملية الانتقال السياسي و من النخبة السياسية التي انشغلت بالجدالات الجانبية التي لا تمس المواطن العادي و لا تعير اهتماما لمشاكله اليومية. و قد لوحظ الشعور المرير بالحرمان الاقتصادي و الاجتماعي خارج تونس العاصمة.

تتوقع اغلب المجموعات استمرار حالة عدم الاستقرار و تزايدها باقتراب موعد الانتخابات و ينحون باللائمة على أزلام النظام السابق في تأزم الأوضاع. و يتوقع أن تتسع رقعة الفلتان و تصبح أكثر انتظاما مع اقتراب تاريخ 23 أكتوبر سعيا لتخويف الناخبين و تشكيكهم في جدوى الانتخابات.

عبر المشاركون عن انشغالهم من إمكانية أن يصبح الحصول على الخدمات الأساسية أمرا بالغ الصعوبة و رأوا أن فساد المسؤولين العموميين هو السبب في ذلك. يشدد المشاركون على الفساد المتفشي الذي يعانون منه يوميا حيث أنه يجب دفع رشوة لقضاء أبسط الشؤون الأساسية أو الحصول على عمل أو ضمان العدل سواء من قبل

أعوان الشرطة أو المحاكم. و يرى المشاركون أن الفساد الذي أورثه بن علي للبلاد استفحل بسبب عجز الحكومة عن كسب ثقة المواطنين مما أدى على استفحال ظاهرة الفساد.

2- الاتجاه العام للمسار الانتقالي

يعبر معظم المشاركين في مجموعات النقاش عن تخوفهم من عملية الانتقال و لا ينتظرون منها الكثير، نظرا إلى استيائهم من القادة السياسيين، كما يتوقعون إمكانية تزايد ظاهرة العصيان المدني. بدأ الصبر تجاه المناورات السياسية في العاصمة ينفد لدى سكان المناطق الداخلية لأن هذه المناطق لم تشهد تقدما البتة أو شهدت تقدما طفيفا لا وزن له. و يرى معظم المشاركين بمن في ذلك سكان العاصمة أن المؤشرات لا تشير إلى قرب تحقيق أهداف الثورة، لا بل إن المسار السياسي برمته وقع تحويل وجهته من أجل مآرب شخصية للسياسيين.

أكثر ما ذكره المشاركون حلا لبواعث القلق بشأن الفشل في تحقيق أهداف الثورة هو بناء التحالفات بين الفاعلين السياسيين و تعزيز التعاون فيما بينهم. يتعاظم الامتعاض من العملية السياسية نظرا لأن المواطنين لا يلمسون حرصا واضحا لدى الأحزاب السياسية و النخب على تحسين وضعية التونسيين. الكثير من المشاركين متعطشون لقيادة تدعو إلى الوحدة.

غلاء المعيشة و تزايد الإضرابات يؤديان إلى استفحال البطالة و تعسير الوضع الاقتصادي. أسعار المواد الأساسية في ارتفاع متزايد لعدة أسباب من بينها ارتفاع الطلب الليبي على السلع التونسية بسبب الأزمة هناك، مما أدى إلى تأزم الوضع الاقتصادي خاصة مع التراجع الحاد في القطاع السياحي.

يرى المشاركون في تطاوين و توزر و القصرين أن العملية السياسية لا تراعي التنوع الجهوي و لا تولي أهمية لمصالح المناطق التي تقع خارج العاصمة و المدن الكبرى. لوحظ أن كل مجموعة ترى أن منطقتها هي الأكثر تهميشا في البلاد.

3- وعي الناخبين و ثقتهم

عبر المشاركون عن آراء متباينة بخصوص عملية تسجيل الناخبين، مبدين ثقتهم في العملية و بعض الانشغال بخصوص عملية التحول الديمقراطي. تمكنت كل مجموعة من ذكر اسم اللجنة المستقلة للانتخابات و أهم الإجراءات الخاصة بعملية التسجيل رغم أن بعض الأفراد في كل مجموعة لم يتمكنوا من ذلك. و قد عبر نصف عدد المجموعات فقط عن مساندتهم القوية للهيئة.

أبدت معظم المجموعات رضا مشوبا بالحذر بخصوص قدرة الهيئة المستقلة للانتخابات على إنجاح انتخابات المجلس التأسيسي. يعيب كثير من المشاركين على الهيئة المستقلة للانتخابات عدم توخيها الحياد و النزاهة و يتساءلون حول قدرتها على تأمين سرية الانتخاب و شفافية إجراءات عد الأصوات و حماية خيارات الشعب.

رأى المشاركون أن حضور المراقبين التونسيين و الأجانب خير ضمانة لسلامة العملية الانتخابية و مصداقيتها. يعد حضور المراقبين نقطة بالغة الأهمية في العملية الانتخابية، رغم أن البعض يخلط بين المراقبين و المشرفين على العملية الانتخابية. و بالنسبة للمشاركين الذين شددوا على أهمية دور المراقبين لم يبد أي احد منهم رغبة في تولي مهمة مراقب.

لم يبد المشاركين رغبة حقيقية في المساهمة في تأمين سلامة الانتخابات و اكتفوا بتأكيدهم لممارستهم حقهم الانتخابي. رغم إبدائهم رغبة حقيقية في التصويت فإن أغلب المشاركين لم يتحمسوا لفكرة المشاركة بدور أكثر فعالية في العملية الانتخابية.

4- المشهد السياسي

عندما طرحت مسألة ارتفاع عدد الأحزاب السياسية التي ستتنافس في انتخابات المجلس التأسيسي، أكد المشاركون و خاصة النساء منهم على أنهم يجدون صعوبة كبيرة في التمييز بين مختلف أسماء الأحزاب و البرامج. يرى معظم المشاركين أن برامج الأحزاب غير واضحة بل إن بعض الأحزاب ليس لها برامج أصلا. و يوجد عدد قليل من بين المشاركين الذين يعتقدون أن تعدد الأحزاب مؤشر جيد على مناخ الحرية المتعاظم منذ اندلاع الثورة، و أن تنوع المشهد الحزبي ضروري لتجذير الديمقراطية في البلاد التونسية.

إقرار مبدأ مساءلة الأحزاب و الوفاء بالوعود الانتخابية هما أكثر المسائل التي أثارها المشاركون و حثوا على ضمانها. إضافة إلى الانشغال بمسألة كثرة الأحزاب السياسية، عبر المشاركون عن الحاجة إلى إلزام القادة بالوفاء بوعودهم و تحقيق نتائج حقيقية تلبي حاجيات المواطنين و تطلعاتهم إلى إصلاحات سياسية و اجتماعية و اقتصادية.

باستثناء حزب النهضة ذي الصيت العالمي، يظل الإلمام بالخارطة الحزبية و أسماء الأحزاب محدودا جدا، مما يجعل المواطنين غير متحمسين للذهاب إلى مكاتب الاقتراع و التصويت. إن تنافس هذا الكم الهائل من الأحزاب على مقاعد في المجلس التأسيسي يثير حفيظة الكثير من المشاركين الذين يخشون اتساع رقعة الانقسام الاجتماعي و بالتالي تأجيج الصراعات، خاصة قبل الانتخابات. يعتقد البعض أن العدد الهائل من الأحزاب يسهل على المواطنين الحصول على المعلومات الكفيلة بمساعدتهم على القيام بالاختيار الصحيح يوم الانتخابات. و على النقيض من ذلك ترى أقلية معتبرة من المشاركين أن لتعدد الأحزاب فائدة فورية ذلك أن احتدام التنافس بينها سيفضي إلى حكومة أكثر استجابة لتطلعات الشعب و أكثر قابلية للمساءلة و المحاسبة.

مسألة تمويل الأحزاب لا تحظى بإجماع، لكن توجد مخاوف جدية من مسألة التمويل الأجنبي و بيع الأصوات و المال السياسي. إلمام المشاركين بالتشريعات الخاصة بتمويل الأحزاب و مصادر التمويل متباين.

5- مسائل دستورية

اختلف المشاركون حول مسألة الدستور فمنهم من عبر عن ضرورة صياغة دستور جديد و منهم من دعا إلى الاكتفاء بتعديل بعض فصول الدستور القديم (خصوصا الفصل المتعلق بالرئاسة). عندما طرح على المشاركين سؤال حول المرحلة التالية من المسار الانتقالي لتونس الذي يتضمن مراجعة دستور البلاد، رأى أغلب المشاركين ضرورة القطع التام مع الدستور القديم لما يمثله من رمز للحقبة السابقة و مآسيها. و لكن أقلية معتبرة رأت أن تنقيح الدستور الحالي أفضل لأن الرئيس السابق قام بتعديل فصول مخصوصة و يمكن بالتالي التخلي عنها أو مراجعتها.و قد أجمع المشاركون على تحديد المدة النيابية لرئيس الجمهورية مستقبلا.

مكانة الدين و النص القرآني في الدستور محل انقسام. ذكرت كل مجموعة القرآن عندما تحدثت عن الدستور التونسي (أحيانا باعتباره القوة الموجهة و أخرى باعتباره مصدرا وجب الإشارة إليه). و عند السؤال عن مدى ضرورة إضافة فصول خاصة بالمرأة أجمع اغلب المشاركين على أن القرآن و مجلة الأحوال الشخصية ينصان صراحة على حقوق المرآة و واجباتها و بالتالي لا حاجة إلى ذلك.

لا نية للمشاركين للمشاركة في عملية صياغة الدستور، و ليس لديهم فكرة عن طريقة صياغته و لا عن كيفية مساهمة المواطنين أو جمعيات المجتمع المدني في ذلك باعتبارها أطرافا يتعين استشارتها. يتضح من خلال إجابة المشاركين على عدد من الأسئلة داخل مجموعات النقاش أنهم لا يتوقعون أن يشاركوا في عملية كتابة الدستور مشيرين إلى أن دورهم يقتصر على انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذين يتولون اتخاذ القرارات المناسبة داخل

المجلس. و ترى أقلية معتبرة أن منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية مطالبة بتمثيل المواطنين و التعبير عن تطلعاهم عند صياغة الدستور.

و بخصوص الفترة اللازمة للانتهاء من صياغة الدستور، يرى المشاركون ان فترة ما بين 6 أشهر و سنة كافية، و القليل منهم يرى أن فترة أطول ضرورية لذلك. يقر أغلب المشاركين بأن صياغة الدستور مسألة بالغة التعقيد و تتطلب مفاوضات مطولة قد تنتهي بإجراء استفتاء وطني. **معظم المشاركين مستعدون لإمهال السياسيين قرابة السنة للانتهاء من كتابة الدستور.**

أهم النتائج

تعد هذه الدراسة استكمالا لبحث سابق عني بآراء المواطنين حول الانتقال السياسي منذ ثورة جانفي 2011 من جهة، و نظرة أولية على مواقف التونسيين حول مسألة بالغة الأهمية هي صياغة الدستور التي تلي انتخابات المجلس التأسيسي من جهة اخرى. فإن المسألتين شديدتا الارتباط لأن وجهة نظر المواطن حول ما حصل في الماضي و ما يحصل الآن لها أكبر الأثر على طبيعة تطلعاته المستقبلية و نظرته للدور الذي يجب أن يقوم به الدستور. و من المنتظر أن لا تكون مساهمة المواطنين في العملية الانتخابية كبيرة لأن الاستقرار قد يتوقف في نهاية المطاف على تقييم المواطن العادي لنزاهة العملية الانتخابية و كذلك على الفوائد المنجرة عنها أو الأضرار الحاصلة. و لتحديد العوامل التي ستؤثر على هذا التقييم نظم المعهد الديمقراطي الوطني 12 مجموعة نقاش بمشاركة 113 مشاركا تونسيا. تجدون فيما يلي نتائج الدراسة المستقاة من تعاليق المشاركين.

1-العمل و الامن و الفساد

تظل اكبر مشكلة تؤرق مضجع التونسيين مسألة البطالة و عدم الاستقرار المالي منذ شهر جانفي. و قد ذكر مختلف المشاركين في مجموعات النقاش من كافة المناطق و الأعمار أن الشغل الشاغل هو البطالة المستشرية، و هو ما أشارت إليه آخر دراسة قام بها المعهد الديمقراطي الوطني منذ 3 أشهر.و اللافت أن النساء منشغلات ببطالة أبنائهن أكثر مما هن منشغلات ببطالتهن.

هل تشعر بالأمان حين تمشي في الطريق؟ لا . ما قيمة أن أحصل على وثيقة تعطيني حق الانتخاب؟ يفكر اغلب الناس في مشاكلهم اليومية. يفكرون في أطفالهم السبعة أو الثمانية و جلب القوت لهم، لا في من سيتولى رئاسة البلاد. امرأة، 26 سنة، تونس.

العديد من الناس يعانون البطالة و يبحثون عن عمل. يوجد من لديه عمل و لكنه غير ثابت في وظيفته. نحتاج إلى المزيد من الأمن في البلد. رجل 28 سنة، القصرين.

إن التشغيل هو المعضلة الأساسية.يوجد تلاعب على المستوى الحكومي. الثورة قام بها الشباب و يجب أن يتم دعمهم و دعم كل من ينفق على عائلة. امرأة، 60 سنة، تونس.

الأمن و الفساد يحتلان المرتبة الثانية في سلم أولويات اغلب المجموعات لأنهما على علاقة مباشرة بالخدمات الأساسية. الاستفادة من برامج المساعدة على إيجاد عمل و الرعاية الصحية و غيرها من الخدمات الإدارية تظل معطلة حسب المشاركين بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة نتيجة الإضرابات فضلا عن الفساد و المحسوبية المستشريين.

يجب معالجة مشكلة الأمن. و بمعالجتها ستحل بقية المشاكل. امرأة، 55 سنة، تونس.

الأمن هو الشغل الشاغل ثم العدالة فالفساد. الفساد و العلاقات دمرتنا نحن أهالي القصرين. امرأة،66 سنة، القصرين.

لم أر تغييرا أو تحسنا البتة. الفساد ما زال مستفحلا، لا بل إن الأمور تتأزم لا تتحسن. إذا ذهبت إلى المستشفى و طلبت مقابلة الممرضة، فلن يلبى طلبك و قد يقال لك " اشتك إلى القاضي" . رجل ، 37 سنة، تونس.

تثير الأحكام القضائية الأخيرة و التي شملت خاصة أعضاء النظام السابق مخاوف لدى المواطنين بخصوص مسألة الفساد، فضلا عن حالات الفساد الصغيرة.

أولوية الأولويات هي العدالة. و في صورة إصلاح العدالة فإن الفساد و الأمن سيصطلحان آليا. عند توفر العدالة تتوفر النزاهة و الأمن و الشفافية. امرأة، 34 سنة، القصرين.

أحد الأهداف كان محاكمة الفاسدين و لكن لم يتحقق شيء من ذلك إلى الآن. ليس لدينا قضاء مستقل، و وسائل الإعلام لا تتابع الأوضاع الاجتماعية. رجل، 26 سنة، تونس.

2- الاتجاه العام للانتقال السياسي

يجمع اغلب المشاركين على أن تونس تسلك الطريق الخطأ. إن تعدد الأحزاب السياسية التي ينظر إليها على أنها لا تخدم إلا مصالحها الشخصية، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى المعلومة الصحيحة حول المراحل اللاحقة في عملية الانتقال السياسي هما أكبر المؤشرات التي تجعل المواطنين لا يأملون في تحسن الأمور على المدى القصير أو المتوسط.

لا تجري الأمور كما يجب. نحن أشبه بالسجين الذي يرى النافذة مفتوحة فيطير فرحا لكنه لا يستطيع الخروج منها و لا رؤية ما يحصل في الخارج بوضوح. نحن نعيش وضعية لم نعشها من قبل ملؤها الضبابية و انعدام الرؤية. و مع ذلك فيبقى لدي أمل في تحسن الأمور قريبا. إمراة، 60 سنة، تونس.

يجب أن تتوقف الإضرابات و يعود الناس إلى أعمالهم. لقد ولى زمن الاحتجاجات. يجب أن نعيد بناء بلدنا و نصلح سياستنا. رجل، 48 سنة، تطاوين.

على الحكومة أن تسرع من نسق عملها لتحسين الوضعية. توجد مشاكل كثيرة تتطلب تدخلا عاجلا و الشعب لا يمكنه الانتظار أكثر. كيف يمكنهم الانتظار و هم غير قادرين على إعالة عائلاتهم؟ العدالة الاجتماعية مطلوبة. رجل، 34 سنة، توزر.

و يوجد من المشاركين من أشار إلى وجود بعض النقاط المضيئة منذ قيام الثورة من بينها انتعاش الحريات كحرية التعبير و حرية الاجتماع. و لكن يؤكد المشاركون على أن هذه الحريات غير كافية.

لقد نجحنا في تحقيق هدفين: الأول حرية التعبير و الثاني حرية المعتقد. إمرأة، 30 سنة، توزر

تقوم الحكومة الانتقالية بفرض أشياء لا يحق لها فرضها. فطريقة تعاملها مع الصحافة خاطئة. لا يتم توزيع المساعدات توزيعا عادلا و الفقراء ما زالوا يعانون. رجل ، 46، توزر.

لقد تحقق لنا حرية التعبير و لم يعد هناك مجال للخوف بعد اليوم و لكن المشكلة أن هذا التحسن يظل بطيئا جدا. إمرأة، 55 سنة، تونس.

أشارت أقلية مهمة إلى حصول تراجع منذ اندلاع الثورة التي أصبحت أهدافها في خطر. و يتخوف المشاركون كثيرا من مسؤولي الحكومة الانتقالية و تأثير حزب التجمع الحاكم سابقا.

تتصارع القوى القديمة و الجديدة على السلطة. ما زالت القوى القديمة تسيطر على مقدرات البلاد دون رقيب. امرأة، 38 سنة، تونس.

لا يوجد من يريد أن يتحمل المسؤولية كاملة. وزارة الداخلية عاجزة عن اتخاذ القرارات بسبب الخوف. الجميع ما زال متخوفا من الآخر.

هل تحققت أهداف الثورة؟ هل أصبح بلدنا حرا؟ هل أقمنا قضاء حرا؟ .... البطالة في تزايد و الحكومة لا تفعل شيئا. ما زال رجال النظام السابق يسيطرون على الحكم و لم نحقق تقدما على مستوى الدستور. إمرأة، 26 سنة، تونس.

تتقدم الأمور ببطء شديد لعدة أسباب. لا تنس أن النظام ظل مسلطا على رقابنا 23 سنة. إن الهدم أسهل بكثير من البناء، و هذا ما نحن بصدد فعله الآن. رجل، 43 سنة، القصرين.

يتذمر العديد من المشاركين من الحيف الذي تعرضت له بعض الجهات و يرى الجميع أن منطقته تعاني من التمييز أكثر من غيرها من المناطق. كثير من المشاركين مستاؤون من فساد الحكومة المركزية التي اهتمت بالمناطق الساحلية على حساب المدن الداخلية. كما يشيرون إلى حالات الحرمان الاقتصادي و الافتقار إلى الخدمات الأساسية فضلا عن تزايد الصعوبات منذ اندلاع الثورة و خاصة التراجع الكبير في القطاع السياحي.

يجب القضاء على الجهويات، فلا فرق بين المناطق الساحلية و الداخلية. نحن في تطاوين عانينا الكثير. رجل، 36 سنة، تطاوين.

مع احترامي لكافة الجهات، فإن سيدي بوزيد تعد ثرية نسبيا ما بفضل وجود الزراعة فيها. أما نحن في توزر فلا نعتمد إلا على السياحة، و كل شيء إنهار. و الأدهى من ذلك أن الحكومة غير مكترثة لإصلاح الوضع. توزر هي أكثر المناطق تضررا مقارنة بمدن الشمال. إمرأة، 30 سنة، توزر.

تحتل القصرين المرتبة الأخيرة من حيث الرعاية الصحية و توفر الماء الصالح للشراب و إقامة قنوات صرف المياه و التشغيل. رجل ، 32، القصرين.

لدى تطاوين خيرات كثيرة و لكننا لا ننتفع بها لتقليص البطالة. ليس لنا حدائق و منتزهات لترفيه أطفالنا في الصيف خاصة. مرافق كثيرة مفقودة هنا مما يجعلنا نعيش غربة نفسية قاتلة. كلنا تونسيون و كان لنا دور فاعل في المقاومة و لكن تطاوين تظل نسيا منسيا. إمرأة، 40، تطاوين.

3- وعي الناخب و ثقته

قام قرابة ثلثي أعضاء مجموعات النقاش بالتسجيل في قائمات الناخبين و يرون أن عملية التسجيل جرت في ظروف جيدة. سئل المشاركون عن رأيهم في عملية تسجيل الناخبين التي نظمتها اللجنة المستقلة للانتخابات. و من الطبيعي أن تكون وجهات نظرهم ذات علاقة وثيقة بموقفهم من العملية برمتها: المشاركون الذي يرون أن العملية تمت في ظروف جيدة يميلون إلى دعم الهيئة و قاموا بالتسجيل في القائمات الانتخابية، أما المشاركون غير الراضين عن العملية فقد انتقدوا الهيئة و لم يقوموا بالتسجيل.

يجب أن تنجح الانتخابات. الشعب متعطش لانتخاب قيادة جديدة ، و على المراهنين على عودة الديكتاتورية التفكير مليا. سمعنا عن أناس تطوعوا لاصطحاب أشخاص آخرين كي يسجلوا في القوائم. لكن يبقى شق كبير مترددا بسبب جهلهم بالأحزاب السياسية. رجل، 47، تونس.

سأشارك في عملية التصويت و أدعو غيري ممن لا يريد المشاركة إلى التصويت. امرأة، 41، توزر.

بالنسبة إلينا في القصرين ، لدي ثقة في عملية التسجيل و في أعضاء الهيئة الذين أعرفهم و لكن ليست لي ثقة في الحكومة و لذلك فعليها عدم حشر انفها في العملية الانتخابية. رجل، 32، القصرين.

سأصوت لأني مقتنع أن صوتي له أهمية. فكل شخص له وزنه في المجتمع. رجل، 34، القصرين.

عندما سئل المشاركون عن تطلعاتهم بخصوص انتخابات المجلس التأسيسي، عبروا عن أملهم في أن يكون للانتخابات وقع إيجابي و لكنهم عبروا عن تخوفهم من العملية في حد ذاتها و نتائجها. **أما المتشائمون من الانتخابات فيتوقعون حصول حالات عنف و تخويف**.

يمكن أن تحصل خلافات، و لكن أرجو أن تنجح الانتخابات. لم يتعود الناس على أن يكونوا جزءا من اللعبة السياسية، و كلنا نفتقر إلى الثقافة السياسية و نحرص على التعلم. يلزمنا الكثير من الوقت. رجل، 51 ، تونس.

أرجو أن لا تحصل نزاعات عنيفة بين مناصري مختلف الأحزاب. رجل، 57 ، تطاوين.

اقترب موعد الانتخابات و مازلنا نجهل كيفية إجرائها و ما علينا فعله. لا أثق في الحكومة بتاتا. رجل، 40 ، توزر.

أعتقد أن الانتخابات ستكون فاتحة عهد جديد و ربما ثورة جديدة. و لكن عدد الذين سجلوا لا يمثل سوى ثلث عدد الناخبين. نخشى ردة فعل أزلام التجمع. الأكيد أن الذين لم يسجلوا لهم دوافعهم. أنا متأكد أن رجال التجمع يدبرون أمرا ما. امرأة، 25 ، تطاوين.

يعيب عدد من المشاركين على الهيئة المستقلة للانتخابات افتقارها للحياد و الجهوزية رغم تأجيل موعد الانتخابات من جويلية إلى أكتوبر.

ليس لنا تقاليد انتخابية و لا نعرف كيفية التصويت. رجل، 40، تطاوين.

أحتاج إلى من يفسر لي كيف ستتم الانتخابات قبل أن أقول إنها نزيهة أو لا. يجب أن اعرف من سيتولى المسؤوليات. رجل، 46 ، توزر.

حدد المشاركون 3 معايير تضمن نزاهة انتخابات المجلس التأسيسي و هي غياب التأثير الخارجي و أهمية الدخول إلى الخلوة عند التصويت و إجراءات عد نزيهة و شفافة للأصوات.

الانتخابات مسألة غير واضحة تماما. و لا احد يدري ماذا يمكن أن يحدث. في صورة إجراء انتخابات شفافة و ديمقراطية فسنحقق بعض التقدم. أما إذا فكرنا في مصالحنا الشخصية أو زورنا الانتخابات، فإن عدم اكتراث الشعب بالحكومة سيتواصل. لقد طفح كيل التونسيين. رجل، 28، تطاوين.

إن تحسن وعي الشعب أمر ضروري. يوجد من يريد أن يدفع لك ليفوز بصوتك. يجب أن لا تصبح الأصوات سلعة تشترى و تباع. رجل، 35، تونس.

يجب أن يحترموا الشروط الأساسية لعملية التصويت و هي السرية و الشفافية و حضور الملاحظين. رجل، 40، تونس.

نريد رئيسا نزيها لا كما كان رؤساؤنا السابقون. نريد إرساء الديمقراطية و أن نقطع مع سياسة الإملاء و فرض الرأي خلال الانتخابات. أتوقع أن تكون الانتخابات نزيهة. امرأة، 47، تطاوين.

أشارت أقلية معتبرة إلى ضرورة حضور مراقبين تونسيين و أجانب و عدّوا ذلك معيارا أساسيا لكسب ثقة الناخب.

لن أصوت في صورة غياب المراقبين. رجل، 35، تونس.

قبل كل شيء يجب تأكيد حضور المراقبين. و إذا ما رأيت وجوها من العهد البائد فستكون لي مخاوف جدية حول الانتخابات. رجل، 30، توزر.

المراقبون الدوليون أمر بالغ الأهمية. امرأة، 37 ، القصرين.

4- المشهد السياسي

عقد المعهد الديمقراطي الوطني مجموعات النقاش خلال شهر رمضان و ذلك قبيل انطلاق فترة تسجيل الناخبين التي بدأت يوم غرة سبتمبر. طلب من المشاركين أن يذكروا جميع الأحزاب السياسية التي يعرفونها. **كان إلمام المشاركين بالقادة السياسيين و الأحزاب متدنيا باستثناء حركة النهضة التي ذكرتها كافة مجموعات النقاش في المرتبة الأولى.**

باستثناء النهضة لا توجد أحزاب جاهزة الآن لخوض الانتخابات. لم يحرص رؤساء الأحزاب على التعريف ببرامجها حتى تتيسر عملية الاختيار. رجل، 46، تطاوين.

أتوقع أن تكسب النهضة الانتخابات بالأغلبية في الجنوب. و قد عانى أعضاء هذا الحزب الأمرين و ذاع صيت حزبهم و من المستبعد أن ينتموا إلى أحزاب أخرى. رجل، 37 ، توزر.

عبر أغلب المشاركين عن انشغالهم إزاء كثرة الأحزاب و الافتقار إلى المعلومة حول رؤسائها و أعضائها و برامجها. و قد استعمل المشاركون مصطلحات مختلفة للتمييز بين مختلف الأحزاب من قبيل "يسار" و "ديمقراطيون" و رأسماليون" عوضا عن تسمية الأحزاب بأسمائها الدقيقة.

يعكس عدد الأحزاب انتعاش الحريات و التنوع و لكن البرامج الانتخابية متشابهة و من الصعب التمييز بينها و تحديد الاختيار النهائي. إمراة، 28، تونس.

يوجد الكثير من الأحزاب مما يجعل المواطن العادي يحتار في تحديد الاختلافات القائمة بينها. إمراة، 28 ، تطاوين.

لا يمكنني أن اسمي أكثر من سبعة أحزاب. لا اعرف قادتها و برامجها. فما بالك ببقية الأحزاب. امرأة، 60 ، تونس.

قدم لي احدهم مطوية تتضمن برنامج حزب ما و لكني لم أجد فرقا واضحا بينه و بين بقية البرامج. أسماء أعضاء الأحزاب جلهم من المدن الساحلية و لا يوجد ممثلون للجنوب. امرأة، 30 ، توزر.

أبدى المشاركون رغبة كبيرة في أن يلتزم المترشحون بوعودهم الانتخابية و لكنهم عبروا في الوقت ذاته عن ريبتهم الشديدة إزاء قدرتهم على ذلك. يأمل المشاركون أن يتم تنفيذ الوعود الانتخابية. و لكن رغم تفاؤلهم بالمسار الانتخابي فإنهم مرتابون إزاء وفاء المترشحين بوعودهم.

إنهم يطلقون الوعود جزافا و لكنهم لا يوفون بها. تقوم الأحزاب السياسية بالتمويه لا لشيء إلا لجلب الأصوات. رجل، 55، توزر.

عليهم أن يعملوا لصالح البلد و الشعب من خلال التركيز على بعث المشاريع التنموية و أن يكونوا أهلا للثقة. امرأة، 28، القصرين.

المشاركون منقسمون حول مسألة مصادر تمويل الأحزاب و غير ملمين بالتشريعات الخاصة بتمويل الأحزاب.

لماذا تمويل الأحزاب السياسية؟ أليس من الأفضل أن تخصص التمويلات لإنشاء المشاريع؟ أظن أن تمويل الأحزاب مضيعة للمال. امرأة، 41، توزر.

يجب أن لا يكون التمويل متأتيا من مصدر أجنبي و أن تعلم السلطات المختصة بمصدره و حجمه. لا اعتقد أن رجال الأعمال لهم الحق في تمويل الأحزاب. بالنسبة لي مصادر التمويل غير واضحة. و في الوقت الذي يزرح فيه الشعب تحت نير الفقر تصرف الأحزاب الأموال يمينا و شمالا . رجل، 32، القصرين.

يجب أن لا يكون التمويل متأتيا من مصدر خارجي أو من مؤسسات خاصة. رجل، 35، تونس.

التمويل ضروري و لكن يجب مراقبته. نخشى أن تتخطى التمويلات الحدود المعقولة. يجب أن تخضع عملية التمويل إلى المراقبة. رجل ، 34، تطاوين.

يتحصل المشاركون على المعلومات من التلفاز و الانترنت أساسا. أشار الكثير إلى أن الخبر الذي يكون مصحوبا بالفيديو يضفي مصداقية على الخبر المقدم في نشرة الأخبار التلفزية. يستخدم المشاركون مصادر مختلفة لاستقاء المعلومات بمن في ذلك الأصدقاء و الجيران. و من بين القنوات التلفزية ذكر المشاركون الجزيرة و فرنسا 24 ثم التلفزات الحكومية التونسية فقناتي نسمة و حنبعل. و بالنسبة للإذاعات الجهوية قال أعضاء مجموعات النقاش أن لها مصداقية. و يعد الفيسبوك أكثر المصادر استخداما و مصداقية لدى المشاركين رغم أن بعضهم لا يستخدم الموقع.

5- مسائل دستورية

ستمكن انتخابات المجلس التأسيسي التي ستجرى في 23 أكتوبر المواطنين التونسيين من انتخاب ممثليهم الذين سيتم تكليفهم بالإشراف على صياغة نص الدستور الجديد للبلاد. عندما سئل المشاركون عن رأيهم بخصوص الغاية من الدستور، شددوا على الحاجة على استحداث فصول جديدة لرسم ملامح الحياة السياسية و الاقتصادية الجديدة في تونس. **و قد اختلف المشاركون حول مسالة صياغة دستور جديد للبلاد أو الإبقاء على الدستور الحالي و تغيير بعض فصوله المتعلقة خاصة بدور رئيس الجمهورية.**

نحتاج إلى دستور جديد لان الدستور القديم صيغ على مقاس أصحاب السلطة. رجل، 35، تونس.

لقد فشل الدستور القديم في تحقيق الديمقراطية و العدالة و قد جاءت الثورة للقضاء على جميع مظاهر الحكم السابق. امرأة، 29، تطاوين.

المشكلة ليست في صياغة دستور جديد و إنما في تطبيق ما ورد فيه دون تحريف أو تلاعب. إمرأة، 60، تونس.

أعطى المشاركون الأولوية لتكريس الحريات الأساسية، و تحديد دور الدين في الدستور رغم أن طبيعة دوره تظل محل انقسام.

الحرية هي الأساس الذي تقوم عليه الحياة السياسية برمتها. رجل، 28، تونس.

يجب أن يصالح الدستور بين الدين و السياسيين. رجل، 40، تونس.

الدين مسألة شخصية تهم الفرد، و الدستور مسالة أخرى. رجل، 51، تونس.

و بسؤالهم عن مدى أهمية تخصيص فصول تعنى بحقوق المرأة في الدستور، لم يرى المشاركون أن المسألة ذات أولوية، مشددين في الآن ذاته على ضمان المساواة بين جميع المواطنين في ظل القانون.

لا أرى ضرورة لتخصيص فصول تعنى بحقوق المرأة. الأفضل الاعتناء بحقوق الرجل و المرأة على حد السواء. على المرأة أن تعمل و لكن مع مراعاة ضوابط الشريعة الإسلامية. إمراة، 31 ، تونس.

لا أرى ضرورة لإيضاحات أو إضافات جديدة. لقد نالت المرأة حقوقها و من بينها حق العمل. و لو قارنا المرأة التونسية بالسعودية لوجدنا أن السعوديات لا يمكنهن حتى قيادة السيارات أو ترأس الشركات. رجل، 37 ، توزر.

حقوق المرأة منصوص عليها في مجلة الأحوال الشخصية و لا داعي للتنصيص عليها في الدستور. رجل، 33 ، القصرين.

المشاركون الذين رأوا ضرورة التنصيص على حقوق المرأة في الدستور ركزوا على مسألة إضافة فصول تنص على حقي التعليم و العمل. و قد دافعت أقلية على حق المرأة في البقاء في البيت.

يجب تحقيق المساواة في الأجور بين الرجل و المرأة و أن يكرس الدستور حق المرأة في المشاركة السياسية. امرأة، 62 ، تونس.

يجب أن تعطى المرأة الحق في العمل السياسي و الانتخابات تماما كالرجل. امرأة ، 41 ، توزر.

مكاننا هو البيت. فالرجل لم يحصل على كافة حقوقه بعد. و إذا نال الرجل حقوقه فيمكن للمرأة البقاء في البيت لأنها لن تستطيع القيام بكل شيء من عمل و تربية أبناء و غير ذلك. امرأة ، 37 ، تونس.

ليس للمشاركين اطلاع كاف على عملية صياغة الدستور و لا على طريقة القيام بذلك و لا على كيفية مشاركة الأفراد و منظمات المجتمع المدني كأطراف ذات دور استشاري. .

يجب أن يسألوا الشعب إن كان راضيا عن القوانين أم لا . رجل، 26 ، تونس

قد يطلبوا من القضاة و المحامين أن يعدوا مشروع دستور و من ثمة يتم توزيعه على كافة المواطنين. رجل، 26، تونس.

على الجمعيات العاملة في مجالات مختلفة مثل حقوق الإنسان و حقوق المرأة أن تتقدم بمقترحات. رجل، 41 ، تونس.

للأحزاب السياسية دور مهم في كتابة الدستور. و دورهم يتمثل في تطبيق القوانين فضلا عن دورهم في الإشراف و سد الثغرات. رجل، 30 ، توزر.

لا اعرف دوري بالضبط. امرأة، 41، تونس.

و بسؤالهم عن المدة الزمنية الضرورية لصياغة الدستور الجديد، قال المشاركون إن فترة ما بين 6 أشهر و سنة مناسبة جدا، فيما رأت أقلية ضرورة تخصيص وقت أكثر.

نتوقع أن تستغرق كتابة الدستور بعض الأشهر. و نريد دستورا متينا خاليا من الشوائب. رجل، 41 ، تونس

أتوقع أن يجهز الدستور في ستة أشهر. امرأة، 31، تطاوين.

نهاية السنة موعد مثالي للانتهاء من كتابة الدستور. الدستور مهم جدا و لكن لدينا مشاكل يومية أخرى يجب حلها. امرأة ، 35 ، تطاوين.

خاتمة و توصيات

تتيح انتخابات المجلس التأسيسي المبرمجة خلال سنة 2011 فرصا ذات تاثير إيجابي على الحياة السياسية ولكنها تسمح في نفس الوقت بظهور مخاطر. يتعطش الشعب التونسي للحكم الديمقراطي الرشيد. و ينتظر المشاركون في الدراسة بفارغ الصبر اليوم الذي يصوتون فيه للمرشحين و الأحزاب بحرية، و لكنهم متخوفون من النخبة السياسية و المسؤولين الحكوميين. و على النقيض من ذلك يرى البعض أن عملية الانتقال الديمقراطي قد تشوبها بعض العقبات و الأزمات مما يبعث الخوف من إمكانية تزوير الانتخابات و التسبب في صراعات و نزاعات. و إضافة إلى ذلك فإن عدم حصول تغييرات مهمة إثر إجراء الانتخابات و صياغة الدستور من شأنه أن يعكر صفو التونسيين و يتسبب في تأجيج الأوضاع و توتيرها في المستقبل. و يرى المشاركون الذين يرجون أن تجرى الانتخابات في ظروف سليمة و آمنة أن المطلوب هو تعزيز القيم الديمقراطية لدى المواطنين غير المتعودين على هذه القيم، و تعزيز ثقة المواطنين في نتائج

الانتخابات. و تساعد الإجابات التي قدمها المشاركون في هذه الدراسة على تلمس الخطوات اللازمة لتطبيق ذلك التطبيق الأمثل.

تعزيز الوعي بالعملية السياسية و دعمها

ستكون الانتخابات القادمة أول تجربة ديمقراطية تعددية في التاريخ التونسي. و يتعطش المشاركون للمشاركة في الانتخابات و لكنهم قليلو الإلمام بآليات الانتخاب و يتوقعون إمكانية حصول تزوير أو تلاعب. يتعين تكثيف حملات التربية المدنية و الانتخابية و تنويعها بغاية رفع الوعي الانتخابي و خاصة تدعيم الثقة في العملية الانتخابية. و بما أنها مسؤولة عن إدارة عمليات الاقتراع فإن اللجنة المستقلة للانتخابات مطالبة بأن تضطلع بدور ريادي في تثقيف الناخبين و إعلامهم بكل ما يخص إجراءات عد الأصوات و دور المراقبين المحليين و الدوليين.

توصيات

- إعلام المواطنين بالغاية من الانتخابات و طريقة إجرائها لتجنب الخلط و سوء الفهم.
- القيام بمجهودات هائلة لتقديم تفاصيل ضافية عن العملية الانتخابية و الأحزاب السياسية و القائمات الائتلافية المتنافسة.
- تبديد المخاوف بخصوص إجراءات الانتخاب و عدّ الأصوات بما في ذلك المخاوف من حصول تلاعب، و طمأنة المواطنين بشأن سرية التصويت.
- إعلام المواطنين بإجراءات السلامة الخاصة بالتصويت و العدّ و بدور المشرفين و المراقبين من أجل تعزيز الثقة في العملية الانتخابية و نتائجها.
- ذكر فوائد المنافسة التعددية و حق كافة الأحزاب في القيام بحملات انتخابية.
- تعليم المواطنين السلوك القويم و كيفية التعامل مع أنصار مختلف المترشحين و الأحزاب و مخاطر الصراعات الحزبية و الانتخابية.

- إعلام المواطنين بأهمية احترام حرية التعبير و حق كل مواطن في مناصرة الحزب أو القائمة التي يريدها و ذلك من أجل تقليص فرص نشوب العنف.
- تشريك المجتمع المدني في عملية تثقيف الناخبين نظرا لقربها من المواطنين.
- تعميق الفهم لدى المواطنين بأن الفوز و الخسارة مسألة طبيعية في العملية الانتخابية و التشديد على أن المسؤولين المنتخبين مطالبون بتبني الحياد و العمل من أجل الصالح العام.
- نشر معلومات كفيلة بمساعدة المواطنين على أن تكون تطلعاتهم واقعية بخصوص نتائج الانتخابات.

تكريس فكرة أهمية أن تكون الحكومة ممثلة لأغلب أطياف الشعب و أن تتوخى أسلوبا قائما على الاستجابة السريعة لحاجات المواطن و تطلعاته.

عبر المشاركون المنتمون إلى المناطق الداخلية (خارج العاصمة و الشريط الساحلي) عن استيائهم من تقصير القيادات السياسية في تفعيل مبدإ التشاور و تمثيل كافة مناطق البلاد تمثيلا عادلا و نزيها. و توجد مؤشرات على أنهم يحملون الحكومة مسؤولية تفاقم مشاكلهم و قد تكون لديهم انطباع بأنها لا تريد الاستجابة لحاجاتهم كما كان الشأن مع الحكومات السابقة. و إن صبر التونسيين الذين آثروا الانتظار و التريث و ضبط النفس قد ينفد بعد الانتخابات التي يأملون أن تحسن أوضاعهم الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و أن تخلصهم من الهاجس الأمني الذي طالما أرقهم. و من المحتمل أن يؤدي تقصير الحكومة و القيادات السياسية في حل مشاكل التونسيين إلى تفاقم حالة الاستياء لديهم بعد الانتخابات.

توصيات

- طرح موضوع التمييز بين الجهات على طاولة النقاش مع المواطنين و التفكير في طرق لحله.
- جعل الجدارة و الاستحقاق المعيار الأوحد في عمليات الانتداب في الوظيفة العمومية.
- إعداد دراسة عن التشغيل في المؤسسات الحكومية بغرض مكافحة التجاوزات الحاصلة بسبب المحسوبية و نشر نتائج الدراسة ليطلع عليها كافة المواطنين.
- الالتزام التام بمكافحة الفساد من خلال إنشاء آليات رقابية زجرية و رادعة.
- الحرص على إطلاع المواطنين على كيفية صنع القرار السياسي بما في ذلك تكوين التحالفات في المجلس التأسيسي المرتقب، و إعلامهم بكيفية تحديد المدة التي سيستغرقها المجلس لينتهي من كتابة الدستور، فضلا عن تفسير أسباب التأجيل في صورة حدوثه.
- حسن التعامل مع توقعات المواطنين بخصوص الوضع الاقتصادي و ذلك من خلال الإعلان عن آجال واقعية و اعتماد المصداقية و النزاهة في تحديد ما يمكن إنجازه في حدود ما تسمح به الميزانية.
- العمل على إجراء دورات تكوينية لفائدة أعوان الأمن و الإسراع في إرسالهم إلى كافة المناطق مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تشهد توترات.
- الحرص على تفعيل الحوار مع المواطنين عبر وسائل التواصل التقليدية و الحديثة و عبر التواصل المباشر بين المواطنين و أعضاء المجلس التأسيسي الذين يتعين عليهم التوجه إلى المدن و القرى و الأرياف في المناطق التي انتخبتهم.

صياغة دستور جامع مانع

قام الرئيس السابق زين العابدين بن علي بتنقيح الدستور الحالي (الذي صيغ سنة 1959) عدة مرات خدمة لمآربه الشخصية. و قد عبر معظم المشاركين عن الحاجة إلى إعادة الوضع إلى طبيعته من خلال مراجعة الدستور الحالي. إلا أن الكثير ممن يدعمون هذا الخيار يتساءلون عن مدى قدرة المجلس التأسيسي على القيام بمراجعات شاملة للدستور خاصة و أن مدتهم النيابية لم تحدد بعد.

و من بين أهم المسائل التي لم تجد سبيلها إلى الحل بعد مسألة توزيع السلط بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، فضلا عن موضوع اللامركزية السياسية و مداها، و تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية و تعزيز دور البرلمان. و تعد النقاشات داخل المجلس الدستوري فرصة لتقليص الخلافات بين الأحزاب نتيجة التنافس بينها أثناء الحملة الانتخابية. و لذلك يجب أن تفضي النقاشات حول الدستور إلى اتفاق على تقاسم السلطة و إرساء المصالحة بين الأحزاب السياسية و فعاليات المجتمع المدني، مع الحرص على تشريك المواطن في التعليق على هذه النقاشات.

توصيات

- يتعين على أعضاء المجلس التأسيسي المنتخبين أن يتخذوا خطوات فورية لضمان التمثيل الأمثل لكافة شرائح المجتمع أثناء صياغة الدستور، و تحديد آجال دقيقة لحل المسائل المهمة من قبيل توزيع السلطات و دور الدين في النظام السياسي التونسي.
- يجب أن يضمن المجلس التأسيسي و الأحزاب السياسية أن تُمثل منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح الدستوري، و من بين الوسائل الكفيلة بتأمين ذلك الدعوة مثلا إلى استفتاء شعبي على مشروع الدستور.
- يجب أن تتحمل منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و وسائل الإعلام مسؤوليتها الكاملة في العملية السياسية و تساهم مساهمة إيجابية في عملية الإصلاح الدستوري و تراقبه و تعمل على إعداد برامج تثقيفية في العمل المدني لفائدة المواطنين استعدادا لاحتمال إجراء استفتاء شعبي.

- يجب تنظيم استشارة واسعة بخصوص صياغة الدستور نظرا لدورها في تحقيق المصالحة بين أبناء الشعب الواحد و درء الانقسامات داخل المجتمع و حل مشاكل العدالة الانتقالية.